

آفاق جديدة تكشفها استراتيجيات صندوق الاستثمارات العامة 2026-2030 عن نضج فلسفة الاستثمار السيادي في المملكة



التحولات المؤسسية ومواءمة المعايير المرحلية

في ظل التحولات الكبرى التي تتوالى على المؤسسات الوطنية، فإن من الحكمة والدقة أن يكون لكل مرحلة من هذا التحول معياره وأسئلته التي تتناسب معها؛ إذ يتوجب وضع المعايير لكل مرحلة من مراحل البناء بما يتواءم مع منطقتها الخاص، ولكل منطق أدواته، ولكل أداة غاياتها وآثارها. ومن هنا، فإن ما تكشفه استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة للأعوام 2026-2030 من إعلان عن أهدافها المرحلية التي تتمحور حول تعظيم العوائد المالية وتعزيز مصادر تمويل الصندوق وإدارة الأصول الاستراتيجية، توصف بكونها انطلاقةً في دخول الصندوق طورًا أكثر تقدمًا في فهم وظيفة رأس المال السيادي، وحدود أثره، وآليات تعظيمه.



دور الصندوق في قيادة التحول الاقتصادي

منذ أن أعيد تشكيل الصندوق بشكله الجديد في عام 2015، أصبح الرائد الأكبر للتحول الاقتصادي في المملكة، وإلى أداة مركزية في إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية عبر تأسيس الشركات الوطنية، وإطلاق المشاريع الكبرى، والدخول في القطاعات الجديدة، وتوسيع الحضور المحلي والدولي على نحو غير مسبوق. وقد أفضى هذا المسار إلى تضخم الكتلة الاستثمارية وتعاضم التشابك بين الأدوار التنموية والمالية والاستراتيجية التي يتسبب بها الصندوق، فكان لزاماً أن تظهر مرحلة جديدة من التطوير بما يعلي من الطموح الريادي وتحقيق الأهداف بكل ما تمتلك من إمكانيات.



التحول في فلسفة الاستثمار السيادي

وهذا هو جوهر ما تكشفه الاستراتيجية الجديدة من ملامح وعناصر، فالجديد فيها ليس كونها رتبت استثمارات الصندوق ضمن ثلاث محافظ رئيسة فقط، أو أنها نظمت محفظة الرؤية ضمن ست منظومات اقتصادية متكاملة، وإنما الجديد الأعمق هو التحول في فلسفة الاستثمار السيادي ذاتها حيث تحولت من منطق النمو المتسارع وبناء الكتلة الحرجة إلى منطق تحقيق القيمة المستدامة، ورفع كفاءة رأس المال، وتعظيم الأثر الاقتصادي، وإحكام العلاقة بين الاستثمار والحوكمة والأداء المؤسسي.

تحديات إدارة رأس المال في المراحل المتقدمة

ومن المعلوم أن رأس المال متى ما بلغ حجمًا معينًا، يصبح التحدي فيه بجانب تعظيم رأس المال ، كيف تكون حسن الإدارة، ووضوح الأولويات، ومثانة التخصيص، واتساق العلاقة بين العائد المالي والأثر الاقتصادي، ومن ثم، فإن الاستراتيجية الجديدة يمكن قراءتها بوصفها انتقالًا من مرحلة كان الهم الأكبر فيها اتساع مساحة الحضور وإطلاق المكنات، إلى مرحلة صار السؤال المركزي فيها (كيف يُدار هذا الحضور على نحو أكثر كفاءة؟ وكيف تتحول المكنات إلى قيمة متراكمة؟ وكيف يُبنى الأثر الاقتصادي على أساس أكثر انتظامًا واستدامة؟).



إعادة تعريف أدوار المحافظ الاستثمارية الثلاث

ويظهر هذا المعنى جلياً في البنية التي اعتمدتها الاستراتيجية حين قُسمت الاستثمارات إلى ثلاث محافظ (محفظة الرؤية، والمحفظة الاستراتيجية، والمحفظة المالية) فهذا التقسيم عند تأمله سيكشف عن تمييز دقيق بين ثلاث وظائف كبرى لرأس المال السيادي. فمحفظة الرؤية تتصل ببناء المنظومات الاقتصادية المحلية ذات الأولوية، والمحفظة الاستراتيجية تتعلق بتعظيم قيمة الأصول ذات الطبيعة الاستراتيجية وتعزيز أثر الشركات التابعة وقدرتها على التحول إلى شركات عالمية، أما المحفظة المالية فتؤدي وظيفة الاستدامة والعائد والتنويع وأيضاً الحفاظ على مرونة المركز المالي للصندوق، وبذلك تبدو الاستراتيجية وكأنها تعيد تعريف أدوار الصندوق ضمن إطار أكثر عمقاً نضجاً للاستثمار السيادي، لا يختزل رأس المال في الإنفاق، ولا التنمية في المشروع، ولا الاستراتيجية في زيادة الحجم وحده.



من منطق القطاعات إلى المنظومات الاقتصادية المتكاملة

ولعل أبرز ما يستحق الوقوف عنده في هذا السياق أن محفظة الرؤية نفسها بُنيت على أساس منظومات اقتصادية مترابطة ومتكاملة. وهذه نقطة بالغة الأهمية؛ لأن الانتقال من منطق "القطاع" إلى منطق "المنظومة" يعني أن الاقتصاد ليس مجموعة ملفات منفصلة، وإنما هو شبكة من القطاعات المترابطة التي تكمل بعضها بعضًا. فالسياحة مثلاً، بمنطق المنظومة تتصل بالنقل والخدمات والمدن، والتمويل والمحتوى المحلي والطلب الاستهلاكي، وسوق العمل فلا تُختزل بمنشآت الضيافة وحدها. وكذلك الصناعة بوصفها منظومة تتصل باللوجستيات والطاقة، والمهارات والتقنية، وسلاسل الإمداد والقدرة التنافسية. إلى جانب اعتماد ست منظومات اقتصادية ضمن محفظة الرؤية يعكس تطوراً في فلسفة التفكير ككل من تمويل المشاريع إلى هندسة الاقتصاد وليس في إعادة التنظيم والهيكل فقط.



الصندوق كمهندس اقتصادي لإنتاج القيمة

وإذا صح هذا الفهم، فإن الصندوق في مرحلته الجديدة، ومع دوره الأساس في تمويل المشاريع ورعاية المبادرات يبدو أقرب إلى “المهندس الاقتصادي” الذي يعمل على بناء بيئات متجانسة قادرة على توليد الأثر، واستدعاء استثمارات مرافقة وداعمة لبعضها، وتحويل الإنفاق إلى قيمة مضافة، وربط القطاعات المختلفة ضمن سلاسل مترابطة متكامل وتساند النشاط والإنتاج والطلب، وهنا تتجاوز المسألة مجرد حجم الأموال المرصودة، لتتصل بجودة البناء المؤسسي الذي يحكم حركة تلك الأموال، وبالمنطق الذي يربطها بأولويات التنمية ومقتضيات التنافسية واستدامة الأثر.



تعزير دور القطاع الخاص كشريك بنيوي في الأثر الاقتصادي

ومن جهة أخرى تتضح أهمية الأدوار التي تعطيها الاستراتيجية للقطاع الخاص؛ إذ بات شريكاً بنيوياً في تشكيل الأثر الاقتصادي فلم يعد القطاع الخاص في هذه الصياغة المستفيد غير المباشر من الإنفاق العام أو تابع لحركة المشاريع الكبرى، بل. فنجاح الاستثمار السيادي أضحى قياسه بما يتيح له من فرص وإمكانات، وبما يفتح له من أبواب لمجالات اقتصادية مستقرة ومنتجة وقابلة للنمو المشترك.

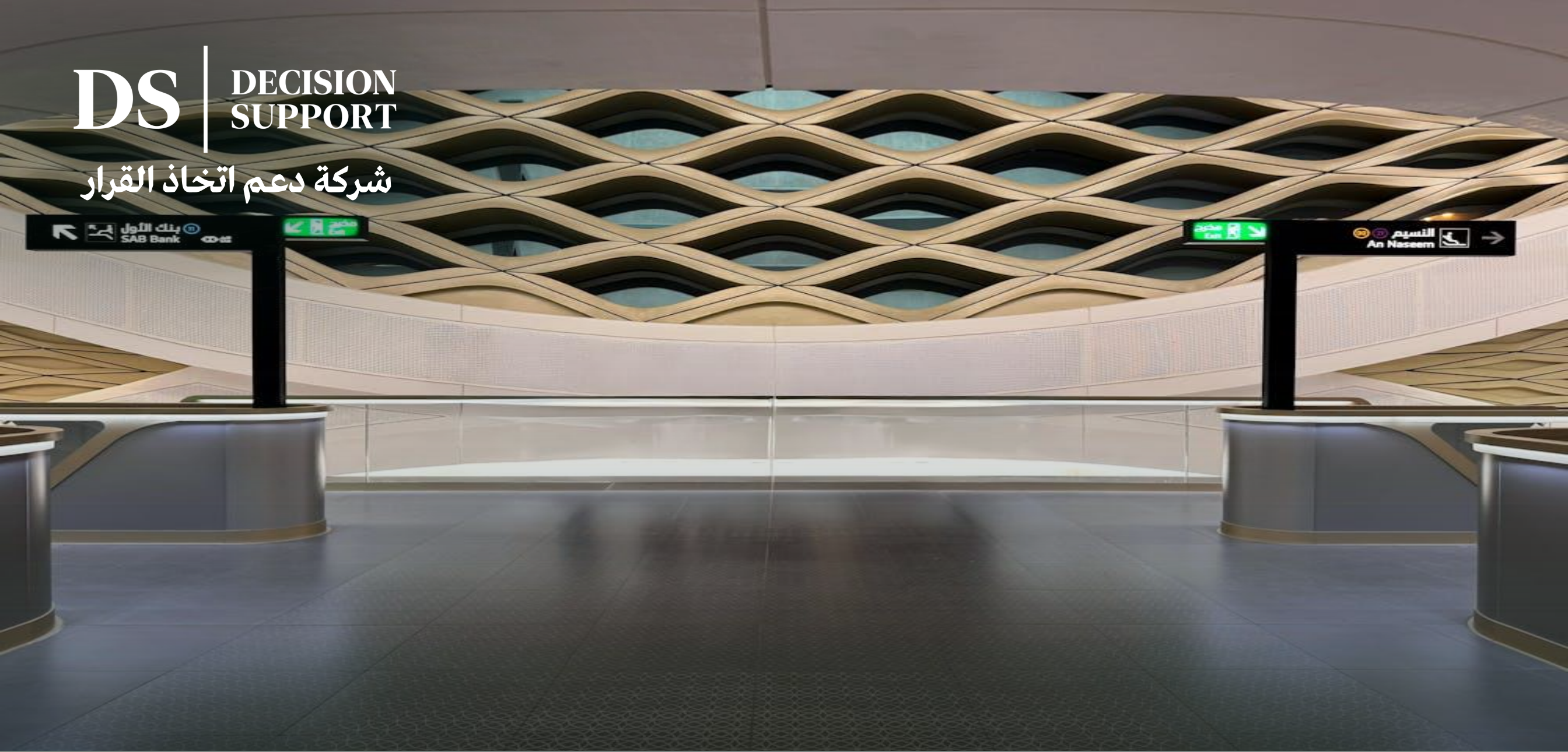


إعادة التوازن بين البعد المحلي والدولي للاستثمار السيادي

ولعل مما يجدر ذكره هنا فيما بتغليب الوزن النسبي للأثر المحلي في المرحلة الجديدة الذي ينبغي أن لا يُفهم بوصفه انكفاءً عن العالمية أو تخفيفاً من حضور الصندوق الخارجي، وإنما بوصفه إعادة توازن بين وظيفتين متلازمتين هما وظيفة الصندوق كمستثمر سيادي عالمي، ووظيفته كمحرك للتحويل الاقتصادي الوطني. فتعميق الأثر المحلي لا يتنافى مع البعد الدولي، بل يعيد ترتيب الأولويات على نحو يجعل رأس المال السيادي أكثر وعياً بالموضع الذي ينبغي أن يشهد فيه الأثر في هذه المرحلة من عمر الرؤية.

الحوكمة والبيانات كركائز لإدارة رأس المال

ولا يخفى أن الحديث عن الحوكمة والأداء والابتكار، والبيانات والذكاء الاصطناعي، الذي برز في تقديم عناصر الاستراتيجية الجديدة وأهدافها، ليس من قبيل التجميل الإداري أو البهرجة المؤسسية، فهذه الأدوات جزء لا يتجزأ من إدارة رأس المال نفسه. فالمؤسسة الاستثمارية تحتاج إلى أدوات أدق في تشخيص الأولويات وقراءة المخاطر، وقياس الأثر وتحسين الأداء، وربط القرار الاستثماري بمعطيات موضوعية متجددة.



الانضباط الرأسمالي في إدارة المشاريع الكبرى

ومن المفيد في هذا المقام، أن يُنظر إلى ما أثير بشأن نيوم وغيره من المشاريع الكبرى من زاوية أعمق من الزاوية الخبرية المباشرة. فإعادة ترتيب الأولويات أو التنفيذ المرحلي، أو ضبط توقيت الإنفاق، يتجلى كدليل على أن الطموح نفسه قد دخل مرحلة أعلى من الانضباط الرأسمالي. وهذه لغة إدارة أدق له، وليست تقليلاً للطموح، بحيث لا يطغى الاندفاع على الكفاءة، ولا يسبق الإعلان مقتضيات الترتيب والجدوى.



نضج إدارة الأصول وتعاضم التحديات الاستثمارية

ولاستدلال على أن هذا التحول نتيجة طبيعية لمسار طويل، فإن المؤشرات المعلنة تكفي للدلالة على ذلك، فحين تنتقل الأصول تحت الإدارة من حدود مئات المليارات إلى ما يتجاوز التريليونات، وحين يتسع الأثر المحلي والاستثماري على هذا النحو، فإن التحدي في القدرة على إدارة هذه الكتلة الاستثمارية الضخمة بمنطق أكثر نضجًا في التخصيص والقياس والحوكمة.



تطور فلسفة الاستثمار السيادي في المملكة

وعلى هذا، فإن دلالة استراتيجية الصندوق 2026-2030 تتجاوز حدود ظاهرها، لتكشف شيئاً أعمق وهو (تطور فلسفة الاستثمار السيادي في المملكة)، فهي تشير إلى ارتقاء واضح من مرحلة بناء الكتلة الحرجة إلى هندسة إدارة هذه الكتلة، ومن اتساع رقعة الحضور إلى تعميق الأثر، ومن إطلاق المبادرات إلى إحكام الصلة بين رأس المال والقطاع الخاص والمنظومات الاقتصادية، والحوكمة والأداء. وهذا في غالب الظن المعنى الأهم في أن الاستثمار السيادي حين ينضج، يصبح قوة اقتصادية وتنظيمية قادرة على إعادة تشكيل العلاقة بين رأس المال والسوق والتنمية في المملكة.



الخلاصة: التحول نحو تعظيم القيمة والاستدامة

وخلاصة القول، فإن ما تكشفه استراتيجية الصندوق 2026-2030 ليس مجرد إعادة ترتيب للأصول، ولا مجرد توسع في الأولويات، بل انتقال أعمق في فلسفة الاستثمار السيادي في المملكة من منطق التوسع السريع وبناء الكتلة الحرجة إلى منطق تعظيم القيمة، وربط رأس المال بالحوكمة، والتكامل القطاعي وتمكين القطاع الخاص، وتدعيم العائد طويل الأجل. وإذا أُحسن تنفيذ هذه المرحلة، فيُنظر إلى الصندوق مستقبلاً بوصفه ممولاً ضخماً للمشاريع، كما يشاهد بدوره السيادي أحد أهم الأدوات التي أعادت صياغة العلاقة بين رأس المال والاقتصاد في السعودية الحديثة.

DS | DECISION SUPPORT

شركة دعم اتخاذ القرار

إبدأ رحلة دعم اتخاذ القرار وتواصل معنا

 info@DS.sa

 DS.sa

 [@DS__SA](https://www.instagram.com/DS_SA)

 +966 11 207 2656

 Building 13, Laysen Valley, Ground Floor, Riyadh